وإذ يؤكد أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا هي أزمه إنسانية تهم المجتمع الدولي بأسره وأن تحقيق المزيد من الطاقات المادية والبشرية التي تزخر بها القاره هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية مشتركة لتعزيز تقدم جميع الشعوب على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ يعترف بالجهود التي تبذلها الحكومات الافريقية لحل بعض المشاكل الاجتماعية الحادة التي تواجهها القارة الافريقية ،

وإذ يلاحظ أن آفاق التنفيذ المتناسق لبرنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، يعكر صفوها الآن مناخ اقتصادي خارجي غير مؤات ، والتزامات خدمة الديون ، ومعدل تدفق التمويل الإنمائي ، ولاسيما التمويل ذو الطابع التساهلي ،

١ ـ يحيط علماً بتقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم[٧٤] ، بما فيه مرفقه المتعلق بالحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا ؛

٢ ـ يناشد المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية زيادة تعاونها والمساعدة التي تقدمها لتعزيز ما تبذله البلدان الافريقية من جهود لتنشىء لنفسها هياكل أساسية أو لتحسّن هذه الهياكل ، وذلك بإيجاد مناخ اقتصادي مؤات ؛

٣ ـ يطلب من الأمين العام أن يعد ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي ، تقريراً يتضمن تقييماً متعمقاً للحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا ويولي فيه اهتمام خاص للعقبات التي تعترض تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، بما في ذلك أثر سياسات التكيف الهيكلي على الحالة الاجتماعية في افريقيا ، لعرضه على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والثلاثين ؛

٤ ـ يقرر أن على اللجنة أن تنظر في دورتها الثانية والثلاثين في التقرير المطلوب في الفقرة ٣ أعلاه ، وذلك في سياق استعراضها للحالة الاجتماعية في العالم .

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

## ٤٧/١٩٨٩ ـ الرعاية الاجتماعية والتنمية والعلم والتكنولوجيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يلاحظ أن التقدم العلمي والتكنولوجي عامل هام في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ،

وإذ يعيد تأكيد إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، والذي يطلب من الدول أن تشاطر تشاطراً عادلاً لمنجزات التقدم العلمي والتكنولوجي ، وتضاعف التعاون الدولي في هذا الميدان ، وتستخدم العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع ،

يعيد أيضاً تأكيد الإعلان الخاص بتسخير التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ٣٣٨٤ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، والذي يطلب من جميع الدول أن تنهض بالتعاون الدولي لضمان استخدام نتائج التطورات العلمية والتكنولوجية بما يحقق مصلحة تدعيم السلم والأمن الدوليين والحرية والاستقلال ، وكذلك لغرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وإعمال حقوق الإنسان وحرياته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ يرى أن تنفيذ الإعلانين المذكورين سيسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب ، والتعاون الدولي لمصلحة التقدم العلمي والتكنولوجي ، وكذلك في تعزيز السلم ،

وإذ يؤكد أن التعاون الدولي بين الدول لدفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي يحقق مصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ،

واقتناعاً منه بأنه ، في الوقت الذي تتسارع فيه خطى التقدم العلمي والتكنولوجي ، تسهم موارد الجنس البشري وأعمال العلماء إسهاماً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم بصورة سلمية وفي تحسين المستويات المعيشية لجميع الشعوب ،

وإذ يدرك أن التعاون التقني ، بما في ذلك إمكانية نقل التكنولوجيا ، هو أحد السبل لتحقيق مزيد من التقدم الاجتماعي في البلدان النامية ،

١ ـ يطلب إلى جميع الدول أن تشجع التعاون لضمان تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي من أجل رفاه شعوبها وجميع البشر ومن أجل تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية ، وأن تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل الاجتماعية الخطيرة في العالم ؛

٢ ـ يؤكد الحاجة إلى استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي بوصفه أحد الجوانب الرئيسية لعملية الإعمال التام لحقوق الإنسان الأساسية السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، على نحو ما وردت في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٨١] ؛

٣ ـ يطلب إلى جميع الحكومات أن تبذل قصارى جهدها لاستخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية في النهوض بالتنمية

---

(٨١) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د ـ ٢١) ، المرفق .

الاجتماعية والاقتصادية بصورة سلمية . وأن تحول دون إساءة استخدامها على نحو يعود على البشر بالضرر ؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يأخذ في الحسبان ، عند وضع التقرير المقبل عن الحالة الاجتماعية في العالم ، أثر العلم والتكنولوجيا على عمليتي الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية استناداً إلى المعلومات المتاحة من الحكومات ومن مؤسسات منظومه الأمم المتحدة ؛

٥ - يدعو لجنة التنمية الاجتماعية ، عند مناقشتها للحاله الاجتماعية في العالم ، إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لأثر العلم والتكنولوجيا على عمليتي الرعاية الاجتماعيه والتنمية الاجتماعية ؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أو الحكومات المعنية النظر في المستقبل القريب في عقد حلقة دراسية للخبراء ، في حدود الموارد المتوفرة ، حول أثر العلم والتكنولوجيا على الرعاية الاجتماعيه والتنمية الاجتماعية .

الجلسه العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

## ٤٨/١٩٨٩ - الذكرى السنوية العشرون لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

« إن الجمعية العامة ،

« إذ تشير إلى قرارها ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ الذي صدرت بمقتضاه رسمياً إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، وقراراتها ٢٥٤٣ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، و ١١٧/٣٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٥٩/٣٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، و ١٤٢/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، المتعلقة بتنفيذ الإعلان ،

« وإذ تؤكد مجدداً ، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإصدار الإعلان ، أهميته كمصدر إلهام للجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ،

« وإذ تشير إلى قراراتها ٩٨/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ المتعلق بتحسين دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية ، و ٤٩/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ المتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية ، و ١٠٢/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ المتعلق بتلاحم وترابط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ،

« وإذ تشير أيضاً إلى أنها قررت ، في قرارها ٤٨/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الاحتفال في عام ١٩٨٩ بالذكرى السنوية العشرين للإعلان ،

« ورغبة منها في التطبيق الفعّال لأحكام الإعلان ،

« وإذ تلاحظ استمرار صلاحية وأهمية المبادىء والمقاصد المبينة في الإعلان ،

« ١ - تدعو كل الحكومات إلى مراعاة أحكام إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي في سياساتها وخططها وبرامجها الإنمائية ، وكذلك في علاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بينها ؛

« ٢ - توصي بأخذ الإعلان في الحسبان عند صوغ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع وفي تنفيذ برامج العمل الدولي التي ستنفذ خلال العقد ؛

« ٣ - توصي أيضاً بأن تواصل المنظمات الدولية المعنية بالتنمية استخدامها لأحكام الإعلان ، وهو وثيقة هامة من وثائق الأمم المتحدة ، في صياغة الاستراتيجيات والبرامج والصكوك الدولية التي تستهدف تحقيق التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

« ٤ - تحث الأمين العام على الاضطلاع بالأنشطة المبينة في مرفق قرارها ٤٨/٤٢ توخياً لضمان نجاح الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإعلان ؛

« ٥ - تكرر دعوتها لكل الدول التي لم تقدم بعد آراءها وتعليقاتها إلى الأمين العام وفقاً للفقرتين ٤ و ٥ من قرارها ٤٨/٤٢ ، إلى القيام بذلك ؛

« ٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره القادم عن الحالة الاجتماعية في العالم فرعاً خاصاً يتناول الأنشطة المضطلع بها عملاً بهذا القرار ؛

« ٧ - تقرر أن تنظر في تضمين جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين بنداً بعنوان ' الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ' » .

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩